الدكتوراة المقدمة من قبلي وعنوانها :

إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح

(دراسة تأصيلية تطبيقية)

وذلك لغايات البحث العلمي و/أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و/أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالب / الطالبة : محمد رايق صالح خليل

التوقيع:

التاريخ: ٢ / ٥ / ٢٠٢١

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في

الحديث

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان، 2021

الأستاذِ الدكتورِ أمين محمد القضاة، (مشرفاً ورئيساً)

أستاذ - الحديث الشريف وعلومه .....

الأستاذِ الدكتورِ باسم فيصل الجـوابرة، (عضواً)

أستاذ - الحديث الشريف وعلومه .....

الأستاذِ الدكتورِ محمود أحمد رشيد، (عضواً)

أستاذ - الحديث الشريف وعلومه .....

الدكتورةِ ميساء علي الروابدة، (عضواً خارجياً)

أستاذ مشارك - الحديث الشريف وعلومه

(جامعة البلقاء التطبيقية) .....

الإهْـــــداءُ

إلى مَنْ كَلَّلَ العرقُ جبينَيْهِما، وشَقَّتِ الأيامُ أيدِيَهما

إلى من علمَّاني أنَّ الأعمالَ الكبيرةَ لا تَتِمُّ إلا بالصَّبرِ والعزيمةِ والإصرارِ

إلى والديَّ أطالَ اللهُ بعمرِهِما، وألبسَهُما ثوبَ الصِّحَّةِ والعافيةِ، ومتَّعني بِبِرِّهِمَا وَرَدِّ جَمِيلِهِما..

أهدي ثمَرَةً من ثمارِ غَرسِهما

وإلى رَفِيقةِ دَرْبِي ومُؤْنِسَتِي في رِسَالتَي

إلى مَنْ سَارتْ مَعِيَ نحْوَ الحُلمِ... خُطوةً بخِطوة

إلى مَن شَجعتْني، وَأعَانَتْنِي، وَسَهِرَتْ مَعيَ الليالِيَ صَابرةً وَمُصَبِّرة .. بذَرَنَاه معًا.. وحَصَدنَاه معًا. وَسَنَبقَى مَعًا.. بإذنِ اللهِ

لكَ مِنّي كلُّ الوَفَاءِ .. يا زَوجَتِي الغالية.

وقبلَ أن أمضيَ أقُدّمُ أسمَى آياتِ الشّكرِ والامتنانِ والتقديرِ والمحبةِ إلى الذينَ كانوا بجانبي دوما؛ يسانِدونَني ويشجعونَني، إلى إخواني وزوجاتِهم وأخواتي وأزواجِهم وأبنائِهم وبناتِهم، حفظهمُ اللهُ جميعا.

وأخيرا إلى روحِ الأخِ والحبيبِ والصديقِ الذي كان دائما يفخرُ بي ويقولُ لي: يا دكتور، ولكنْ شاءَ اللهُ عزَّ وجلَّ أن لا يلحقَ بي، وعاجلَتْهُ المنيةُ.. إلى روحِ زوجِ أختي حسن رباع رحمَه الله

الشكر والتقدير

- بدايةً أحمدُ اللهَ عزَّ وجلَّ وأشكرُه، على فضلِه ومنّتِه عليَّ، في توفيقي وتيسيرِ أموري لإتمامِ هذه الرسالةِ.

ثم أتوجهُ بالشكرِ الجزيلِ إلى أستاذي ومعلمي فضيلةِ الأستاذِ الدكتورِ أمين القضاة، الذي تفضلَ بقَبولِ الإشرافِ على هذه الرسالةِ، وعلى ما أعطاني من وقتِه وجُهدِه، وأولاني من اهتمامٍ وتوجيهٍ، وعلى ملاحظاتِه وتوجيهاتِه الدائمةِ العميقةِ والدقيقةِ لإخراجِ هذه الرسالةِ على أفضلِ وجهٍ، فكان خيرَ مُسَدِّدٍ وناصحٍ، فباركَ اللهُ فيه، وزادَه علماً وعملاً.

- والشكرُ موصولٌ إلى الذين مهدوا لي دربَ العلمِ، وأناروا لي طريقَ المعرفةِ، إلى أساتذَتي الأفاضلِ في قسمِ الحديثِ– كليةِ الشريعة.

- وكلُّ الشكرِ أيضا للأساتذةِ الكرامِ الدكتورِ أحمد عبد الله، والدكتورِ رزق الله جودت، ولكلِّ من أعانَنِي على إتمامِ هذه الرسالةِ، وإخراجِها بأفضلِ شكلٍ وأتمِّ صورةٍ.

- وختامُها شكرٌ ممزوجٌ بالمسكِ إلى أساتذَتي الأفاضلِ، أعضاءِ لجنةِ المناقشةِ:

الأستاذِ الدكتورِ: باسم فيصل الجوابرة.

الأستاذِ الدكتورِ: محمود رشيد.

الدكتورةِ: ميساء الروابدة.

لِتَفضُّلِهم بتحمُّلِ أعباءِ قراءةِ هذه الرسالةِ ومناقشتِها، وهمُ الذين تتلمذْتُ على أيديهم، وأفدتُ منهمُ العلمَ والعملَ، والخلقَ الحسنِ.

- كما لا أنسى شكرَ شركتي الغاليةِ، شركةِ طيفٍ للإنتاجِ التلفزيونيّ، ومالكِها السيدِ عمادِ الخطيبِ، على كلِّ ما بذلوه من تذليلٍ للعقباتِ، ومنحيَ الوقتَ الكافيَ لإنجازِ هذا العملِ.

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين

فهرس المحتويات

الرقم	الموضـــــوع	الصفحة
1.	قرار لجنة المناقشة.	ب
2.	الإهـــــــداء.	ج
3.	الشكر والتقدير.	د
4.	فهرس المحتويات.	هـ
5.	الملخص باللغة العربية.	ط
6.	المقدمة.	1
7.	مشكلة الدراسة، أهمية الدراسة.	4
8.	أهداف الدراسة، منهج البحث، الدراسات السابقة.	5
9.	محددات الدراسة، منهجي في الدراسة.	6
10.	خطة الرسالة.	9
11.	**الفصل التمهيدي: تعريف عام بالإمام البخاري وبصحيحه**	13
12.	**المبحث الأول: التعريف بالإمام البخاري.**	14
13.	**المطلب الأول:** اسمه ونسبه ومولده ووفاته.	14
14.	**المطلب الثاني:** شيوخه وتلاميذه ومؤلفاته.	14
15.	**المبحث الثاني: التعريف بالجامع الصحيح للبخاري.**	16
16.	**المطلب الأول:** اسمه وشرطه، والباعث على تصنيفه، وموضوعه، وعدد أحاديثه.	16
17.	**المطلب الثاني:** مكانة الجامع الصحيح، واهتمام العلماء به.	17
18.	**الفصل الأول: منطلقات في فهم إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح.**	19
19.	**المبحث الأول: الحديث الأصل في الباب والباب الحديثي.**	20
20.	**المطلب الأول:** المفهوم العلمي للباب الحديثي.	20
21.	**المطلب الثاني:** أقوال العلماء وآرائهم في إعراض البخاري عن الحديث الأصل في بابه.	21
22.	**المطلب الثالث:** معنى حديث الباب (الحديث الأصل في الباب الحديثي).	26
23.	**المطلب الرابع:** ضوابط ومحددات حديث الباب (الحديث الأصل في الباب الحديثي).	27
24.	**المبحث الثاني: عدد الأحاديث الصحيحة، وأثر الاختلاف فيها.**	29
25.	**المطلب الأول:** الاختلاف في عدد الأحاديث الصحيحة.	29
26.	**المطلب الثاني:** أثر الاختلاف في عدة الأحاديث الصحيحة في الباب الحديثي.	34
27.	**المبحث الثالث: مقصد تصنيف الجامع الصحيح عند الإمام البخاري وهدفه ومنهجه وشروطه فيه وعلاقته بموضوع الدراسة.**	36
28.	**المطلب الأول:** هدف الإمام البخاري من تصنيف الجامع الصحيح وتسميته بالجامع.	36

.29	**المطلب الثاني:** شروط الإمام البخاري في الجامع الصحيح.	41
.30	**المطلب الثالث:** قول العلماء ليس على شرطه.	43
.31	**المطلب الرابع:** أثر اختلاف المحدثين واجتهاداتهم في تطبيق شروط الصحيح.	51
.32	**المطلب الخامس:** منهج الانتقاء عند الإمام البخاري في صحيحه وعلاقته بموضوع الدراسة.	55
.33	**المطلب السادس:** منهج الاختصار عند الإمام البخاري في صحيحه وعلاقته بموضوع الدراسة.	58
.34	**المبحث الرابع: الآثار المترتبة على إعراض البخاري عن الحديث الأصل في الباب.**	60
.35	**المطلب الأول:** الانتقادات العلمية الموجهة إلى البخاري وظهور المستدركات والإلزامات.	60
.36	**المطلب الثاني:** الوقوع بأخطاء منهجية في المستدركات والإلزامات.	63
.37	**المبحث الخامس: أثر اختلافات روايات الصحيح ونسخها.**	65
.38	**المطلب الأول:** التوهم في إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب بسبب اختلاف النسخ.	65
.39	**المطلب الثاني:** نماذج لأحاديث وردت في بعض النسخ ولم ترد في غيرها توهما.	66
.40	**الفصل الثاني: صور الإعراض عند الإمام البخاري في الصحيح.**	69
.41	**المبحث الأول: الإعراض عن باب حديثي كامل بأصله.**	70
.42	**المطلب الأول:** المثال الأول.	70
.43	**المطلب الثاني:** المثال الثاني.	71
.44	**المبحث الثاني: ذكره ترجمة للباب والإعراض عن تخريج الأحاديث المسندة فيه.**	71
.45	**المطلب الأول:** المثال الأول.	71
.46	**المطلب الثاني:** المثال الثاني.	72
.47	**المبحث الثالث: الإعراض عن حديث الباب، مع وجود ترجمة للباب عند البخاري.**	73
.48	**المطلب الأول:** الإعراض عن حديث كامل وحديث الباب ورد معلقا في الترجمة.	73
.49	**المطلب الثاني:** الإعراض عن حديث كامل وترجمة الباب عنوان وليس حديثا معلقا.	75
.50	**المطلب الثالث:** الإعراض عن جزء من الحديث.	76
.51	**المطلب الرابع:** الإعراض عن لفظة فقط من الحديث.	78
.52	**المبحث الرابع: الإعراض عن مسألة متعلقة بالباب وجزء منه.**	79
.53	**المطلب الأول:** المثال الأول.	79
.54	**المطلب الثاني:** المثال الثاني.	79
.55	**المبحث الخامس: إعراض البخاري عن الحديث الأصل في الباب وذكره في التاريخ الكبير.**	80
.56	**المطلب الأول:** المثال الأول.	80
.57	**المطلب الثاني:** المثال الثاني.	81

	الفصل الثالث: المقاصد التعليلية في الإسناد للإعراض عن حديث الباب.	82
58.	**المبحث الأول: بسبب تعارض الوصل والإرسال.**	83
59.	المطلب الأول: إِنَّمَا يُغْسَلُ مِنْ بَوْلِ الْجَارِيَةِ.	83
60.	المطلب الثاني: لِإِنَّ الْمَاءَ لَا يُجْنِبُ.	87
61.	المطلب الثالث: مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ.	91
62.	المطلب الرابع: من يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ الْمُشْرِكِينَ.	96
63.	**المبحث الثاني: بسبب تعارض الوقف والرفع.**	98
64.	المطلب الأول: أَنْ تَغْتَسِلَ الْمَرْأَةُ بِفَضْلِ الرَّجُلِ.	98
65.	المطلب الثاني: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ.	102
66.	المطلب الثالث: أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ.	106
67.	المطلب الرابع: خَلَقَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التُّرْبَةَ يَوْمَ السَّبْتِ.	109
68.	المطلب الخامس: فِي شَأْنِ سَاعَةِ الْجُمُعَةِ.	112
69.	**المبحث الثالث: بسبب الاختلاف في اسم الراوي أو جهالته.**	116
70.	المطلب الأول: هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ.	116
71.	المطلب الثاني: مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ.	120
72.	**المبحث الرابع: بسبب الاضطراب في الإسناد.**	124
73.	المطلب الأول: إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ.	125
74.	المطلب الثاني: كنْتُ أَفْرُكُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ الله.	129
	المطلب الثالث: أَقْوَامٌ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ.	133
75.	**المبحث الخامس: بسبب الانقطاع وعدم السماع.**	137
76.	المطلب الأول: منْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا.	137
77.	المطلب الثاني: ولا وُضُوءَ لِمَنْ لم يذكر اسْمَ اللَّه.	142
78.	المطلب الثالث: إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ.	145
79.	المطلب الرابع: فضل صيام يوم عرفة ويوم عاشوراء.	147
80.	المطلب الخامس: مَلْعُونٌ مَنْ أَتَى امْرَأَةً فِي دُبُرِهَا.	151
81.	**المبحث السادس: بسبب التفرد ممن لا يحتمل.**	156
82.	المطلب الأول: صَلَّى الْعِيدَ، ثُمَّ رَخَّصَ فِي الْجُمُعَةِ.	156
83.	المطلب الثاني: لا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طُهُورٍ.	159
84.	المطلب الثالث: أَتَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ.	163
85.	المطلب الرابع: لَا تَكْتُبُوا عَنِّي.	165
86.	**المبحث السابع: بسبب أنه ليس على شرطه في الرواة.**	170
87.	المطلب الأول: إِذَا تَوَضَّأَ فَلْيَسْتَنْشِقْ بِمَنْخِرِهِ الْمَاءَ.	170
88.	المطلب الثاني: حديث الجساسة.	173

89.	**المبحث الثامن: بسبب ضعف بعض الرواة.**	177
90.	المطلب الأول: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيَهُنَّ لِلْمُسَافِرِ.	177
91.	المطلب الثاني: لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ.	182
92.	المطلب الثالث: نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ.	186
93.	**الفصل الرابع: المقاصد التعليلية في المتن للإعراض عن حديث الباب.**	189
94.	**المبحث الأول: بسبب الزيادة والتفرد ببعض الألفاظ.**	190
95.	المطلب الأول: إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ.	190
96.	المطلب الثاني: جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ.	193
97.	المطلب الثالث: لَا صَلَاةَ .. وَلَا هُوَ يُدَافِعُهُ الْأَخْبَثَانِ.	198
98.	المطلب الرابع: وَعَنْ كُلِّ ذِي مِخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ.	200
99.	**المبحث الثاني: بسبب الاضطراب والمخالفة في بعض ألفاظ المتون.**	203
100.	المطلب الأول: الوضوء أو عدمه من مس الذكر.	203
101.	المطلب الثاني: لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ.	208
102.	المطلب الثالث: إِذَا دُبِغَ الْإِهَابُ فَقَدْ طَهُرَ.	213
103.	**المبحث الثالث: بسبب تعارض الحديث (مختلف الحديث):**	217
104.	**المطلب الأول:** لتعارض الحديث مع غيره أصح وأرجح منه.	217
105.	الْفَخِذُ عَوْرَةٌ.	217
106.	نهَى أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا.	221
107.	لا تَصُومُوا يَوْمَ السَّبْتِ.	226
108.	مَا أَلْقَى الْبَحْرُ أَوْ جَزَرَ عَنْهُ فَكُلُوهُ.	230
109.	**المطلب الثاني:** لتعارض الحديث مع غيره لكن من المخرج نفسه.	233
110.	صَوْمَ الِاثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ.	233
111.	مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ.	239
112.	يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْحِمَارُ.	242
113.	**المبحث الرابع: بسبب بيان الناسخ والمنسوخ.**	247
114.	**المطلب الأول:** الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ.	248
115.	**المطلب الثاني:** وَالثَّيِّبُ جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّجْمُ.	253
116.	**الخاتمة وأهم النتائج من الدراسة.**	258
117.	**فهرس الأحاديث متن الدراسة**	260
118.	**جدول الأحاديث الإضافية**	262
119.	**المصادر والمراجع**	279
120.	**الملخص باللغة الإنجليزية**	286

إِعْرَاضُ الإِمَامِ البُخَارِيِّ عَنْ حَدِيثِ البَابِ فِي الجَامِعِ الصَّحِيحِ

(دِرَاسَةٌ تَأْصِيلِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ)

إعداد

محمد رايق صالح خليل

المشرف

الأستاذ الدكتور أمين محمد القضاة

الملخص

إن صحيح الإمام البخاري أو "الجامع الصحيح" كما يصطلح على تسميته، عدته الأمة من أصح كتب السنة حتى عصرنا الحاضر، ولكن هناك أحاديث مهمة وتُعد أصولا في بابها وأمهات للمسائل، وهي مشهورة عند المصنفين في كتبهم، معروفة عند العامة، يحتاجها الناس كافة، أعرض عنها البخاري ولم يخرجها في صحيحه، فلماذا؟ وهل إن أعرض عن حديث ولم يورده نقول إنه اختصارٌ منه دائما؟ وهل نقول هو انتقاء من غيره من أحاديث في الباب نفسه دائما؟ وهل نقول إنه ليس على شرطه دائما أو إنه معلول عنده؟

لذلك تأتي هذه الدراسة لتتناول بيان صور الإمام البخاري ومقاصده التعليلية من الإعراض عن ذكر حديث الباب أو الحديث الأصل في الباب، ويتمثل ذلك في الإعراض أحيانا عن ذكر الباب كاملا، أو أنه ترجم للباب وأعرض عن كل الأحاديث فيه، أو ذكر حديثا تحت الترجمة أقل دلالة من حديث الباب الذي أعرض عنه، أو الإعراض عن ذكر لفظة أو عبارة أو جزء من الحديث، ولا تخرج هذه المقاصد أن تكون تعليلية عنده، وتختلف تلك المقاصد من حديث لآخر، ومن باب لآخر، فقد يكون تعليليا في السند، وقد يكون تعليليا في المتن.

فلما كان ذلك علمنا أن إعراض صاحب الصحيح عن حديث أصل في بابه لا يكون إلا لسبب ومقصد؛ لما علم من حفظه وسعة اطلاعه. ونحن في هذه الدراسة سنقوم بالوقوف على هذه المقاصد التعليلية وبيانها.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن صحيح الإمام البخاري أو "الجامع الصحيح" كما يصطلح على تسميته، عدته الأمة من أصح كتب السنة حتى عصرنا الحاضر، وقال النووي: "اتفق العلماء –رحمهم الله– على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان: البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول"[1]، ولم يأت هذا القبول العالي للجامع الصحيح من فراغ، بل لما امتاز به مصنِّفه الإمام البخاري من جودة في التصنيف، وبراعة في التأليف، فوضع الشروط العالية لقبول أي حديث في صحيحه، حيث يمكننا أن نقول عن الحديث الوارد في الجامع الصحيح إنه "قد تجاوز القنطرة".

ولما كان الإمام البخاري يريد التصنيف فقد وضع أبواب الصحيح وكتبه على أبواب الدين كلها، سواء الفقهية منها وغير الفقهية، وحاول أن يكون كتابه جامعا لكل أبواب الدين، ولذلك أسماه كما بيّنه ابن الصلاح: "الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَنِهِ وَأَيَّامِهِ"[2]. فالإمام البخاري جعل كتابه شاملاً لأهم مقاصد الدين، (ففيه ما يتعلق بالتوحيد، وفيه ما يتعلق بالفقه والأحكام، وفيه ما يتعلق بالتفسير، وما يتعلق بالسير والمغازي، والأدب والرقائق، والشمائل والمناقب، والطب والرؤيا، وغيرها الكثير).

ومن ذلك الاسم لكتابه نجد أنه أراد ثلاثة أهداف واضحة منه وهي: الأول: أن يجمع حديث النبي ﷺ الصحيح. والثاني: أن يكون الكتاب جامعاً لأصول الدين ومسائله. والثالث: أن يكون مختصرا.

والناظر لهذه الأهداف الثلاثة والمتفحص لكتاب الجامع يجد هنا وضوح الإمام البخاري في تحقيق هذه الأهداف دون خلل أو نقص، ولكن يجب أن نفهمها جيدا.

لذلك فالبخاري أراد أن يجمع الصحيح ويبوبه على مسائل الدين كلها ويختصره؛ **وذلك باختيار أصول الأحاديث التي تستند عليها الأبواب، والاختصار والإعراض عن باقي الطرق المتابعات المكررة.** ويدل على ذلك قول الإمام الحاكم: " **وَالشَّيْخَانِ إِنَّمَا أَخَذَا مُخَّ الرِّوَايَاتِ**"[3].

---

(1) النووي، يحيى أبو زكريا، (1392هـ)، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2، (14/1).

(2) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، (1406هـ-1986م)، **معرفة أنواع علوم الحديث (المعروف بمقدمة ابن الصلاح)**، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، ط2، (ص26).

(3) الحاكم، محمد النيسابوري، (1411هـ-1990م)، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، **(257/1)**.

فهل إن أعرض عن حديث ولم يورده في الصحيح نقول إنه اختصارٌ منه دائما؟ وهل نقول هو انتقاء من غيره من الحديث دائما؟ وهل نقول إنه ليس على شرطه دائما أو إنه معلول؟

أظن أن المسألة تحتاج إلى نظر ودراسة، فهناك أحاديث تعد أصولا في الباب وأمات للمسائل وأعرض عنها البخاري، حيث قال عبد العزيز الطريفي[1]: "إذا كان من الأصول الكلية، ومن أعلام المسائل ومشهورها، أو من فروض الأعيان، أو من فروض الكفايات فإنه لا بد أن يخرج البخاري ومسلم حديثاً يعضد هذه الأمور، وهذا أمر معلوم متقرر عند الأئمة، وأما ما كان من خلاف في ذلك، كفضائل الأشخاص، والبلدان، والأعمال، وبعض الأحكام العامة من السنن والنوافل والرواتب، وعلاقة المرأة بزوجها والزوج بامرأته، وغير ذلك من مكارم الأخلاق، وكذلك بعض أحكام اللباس التي لا تصل إلى الفروض ونحو ذلك، فإن البخاري ومسلماً يتنكبان ذلك اختصارا وانتقاء".

فلا بد أن يأتي الحديث بمسألة ظاهرة جلية، وفائدة جديدة لم يوردها حديث آخر، يحتاجها الناس، وتدور عليها أراء الفقهاء وأحكامهم التي لا يمكن أن يعرض عنها البخاري هنا اختصارا أو انتقاء، فتكون من أعلام المسائل، ومن أكثرها دورانا في المناظرة، وجولانا في المصنفات والسنن، ويدور عمل العلماء عليها، مثل حديث "هُوَ الطَّهُورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ"[2]، وحديث "إِذَا كَانَ الْمَاءُ قُلَّتَيْنِ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثَ"[3]، وحديث "جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَالْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ بِالْمَدِينَةِ فِي غَيْرِ خَوْفٍ وَلَا مَطَرٍ"[4]، وغيرها الكثير من الأحاديث التي اجتهدتُ في جمعها من الكتب الخمسة،

---

(1) الطريفي، الدكتور عبد العزيز الطريفي، **الأحاديث المعلة، الطهارة**. مجموعة محاضرات، (ص21).

(2) أخرجه: أبو داود في "سننه" (31/1) برقم: (83) (كتاب الطهارة، باب الوضوء بماء البحر)، الترمذي في "جامعه" (111/1) برقم: (69) (أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في ماء البحر أنه طهور)، النسائي في "الكبرى" (93/1) برقم: (58) (كتاب الطهارة، ذكر ماء البحر والوضوء منه)، وابن ماجه في "سننه" (250/1) برقم: (386) (أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء بماء البحر)، ابن خزيمة في "صحيحه" (228/1) برقم: (111) (كتاب الوضوء، باب الرخصة في الغسل والوضوء من ماء البحر)، ابن حبان في "صحيحه" (49/4) برقم: (1243) (كتاب الطهارة، ذكر الخبر المدحض قول من نفى جواز الوضوء بماء البحر)، أحمد في "مسنده" (1527/3) برقم: (7353) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه).

(3) أخرجه: أبو داود في "سننه" (23/1) برقم: (63) (كتاب الطهارة، باب ما ينجس الماء)، الترمذي في "جامعه" (109/1) برقم: (67) (أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب منه آخر)، النسائي في "الكبرى" (91/1) برقم: (50) (كتاب الطهارة، التوقيت في الماء)، ابن ماجه في "سننه" (324/1) برقم: (517) (أبواب الطهارة وسننها، باب مقدار الماء الذي لا ينجس)، وابن خزيمة في "صحيحه" (210/1) برقم: (92) (كتاب الوضوء، النبي ﷺ إنما أراد بقوله الماء لا ينجسه شيء بعض المياه لا كلها)، وابن حبان في "صحيحه" (57/4) برقم: (1249) (كتاب الطهارة، ذكر أحد التخصيصين اللذين يخصان عموم الخبر الذي ذكرناه)، وأحمد في "مسنده" (1053/3) برقم: (4695) (مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما).

(4) أخرجه: مسلم في "صحيحه" (151/2) برقم: (705) (كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الجمع بين الصلاتين فِي الحضر)، أبو داود في "سننه" (469/1) برقم: (1210) (كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين)، الترمذي في "جامعه" (229/1) برقم: (187) (أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين)، النسائي في "الكبرى" (224/2) برقم: (1586) (كتاب المساجد، الجمع بين الصلاتين في الحضر من غير خوف)، ابن خزيمة في "صحيحه" (169/2) برقم: (972) (كتاب الصلاة، باب

ولم يخرجها البخاري في صحيحه، فإن في ذلك استفهاما، فهذا لا ينطبق عليه الانتقاء والاختصار لحاجته لهذا الحديث، وافتقار الجامع والباب لديه له، فلماذا لم يخرجه وأعرض عنه؟

فتأتي هذه الدراسة لتتناول بيان صور الإمام البخاري ومقاصده التعليلية من الإعراض عن ذكر حديث الباب، أو الحديث الأصل في الباب، ويتمثل ذلك في الإعراض أحيانا عن ذكر الباب كاملا، أو أنه ترجم للباب وأعرض عن حديث الأصل في الباب، أو ذكر حديثا تحت الترجمة أقل دلالة من حديث الباب، أو الإعراض عن ذكر لفظة أو عبارة أو جزء من الحديث. وتختلف تلك المقاصد من حديث لآخر، ومن باب لآخر، فقد يكون تعليليا في السند، وقد يكون تعليليا في المتن، وقد يحتج البعض بإعراض البخاري عن تخريج حديث ما على أنه ضعيف عنده، وهذا يكون فيما إذا كان هذا الحديث أصلاً في بابه، فعندما يكون الحديث أصلا في بابه ومن أمهات المسائل وأصولها، وأقرب لترجمته وحكمه وأعرض عنه البخاري فنقول: إنَّ هناك سببا تعليليا لهذا الإعراض.

ولا بد من التنبيه أننا إذا قلنا من مقاصد الإمام البخاري في إعراضه عن حديث ما فلا يعني ذلك الحكم بإعلال هذا الحديث مطلقا، بل القصد أنه لم يرتضِ إخراجه في الصحيح لسبب ما اطلع عليه، ولا يعني تضعيف الحديث عند غيره، خاصة أن هناك أحاديث أعرض عنها البخاري وأخرجها مسلم، فلا نقول بإعلالها ولكن نقول هي معلة عند البخاري بوجهة نظره واجتهاده، وأعرض عن إخراجها في صحيحة لمقاصد معينة، ومنها ما لم يتحقق فيها شروط البخاري العالية.

فنحن نعلم اختلاف النقاد واجتهاداتهم في الحكم على الحديث، فقد يرى الإمام البخاري في حديث ما شيئا لا يوافقه عليه الإمام مسلم، وقد يرى أبو حاتم شيئا يعارضه عليه الإمام أحمد أو الدارقطني وهكذا، مما يدفعنا لدراسة مقاصد البخاري وليس الحكم العام على الحديث.

إضافة لذلك فلست –في هذه الدراسة– بصدد الدفاع عن الحديث وتصحيحه أو تضعيفه عند العلماء، أو الرد عليهم، أو الدفاع عنهم فهذا مجال آخر، ولكن ما يهمنا هو سبب إعراض البخاري هنا، فقد يعرض عنه لأسباب وعلل غير قادحة عند غيره ولكنها عنده معتبرة، فما علينا إلا بيانها والقول فيها، حتى لو أجمع باقي العلماء على الأخذ والعمل والاحتجاج بالحديث الذي أعرض عنه البخاري رحمه الله.

والله أعلم.

الرخصة في الجمع بين الصلاتين في الحضر في المطر)، ابن حبان في "صحيحه" (471/4) برقم: (1596) (كتاب الصلاة، ذكر خبر أوهم غير المتبحر في صناعة العلم أن الجمع بين الصلاتين في الحضر لغير المعذور مباح)، أحمد في "مسنده" (627/2) برقم: (2599) (مسند بني هاشم رضي الله عنهم، مسند عبد الله بن العباس بن عبد المطلب رضي الله عنهما عن النبي ﷺ).

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن بعض العلماء يذكر أن البخاري إذا أعرض عن إيراد حديث في صحيحه هو أصل في بابه، فإن في هذا الحديث علة، وأن فيه إشكالية ما، وهذا الأمر يحتاج لدراسة وتحليل وتوضيح وتأصيل، فجاءت هذه الدراسة في جانبيها النظري والتطبيقي لبيان هل إعراض البخاري عن ذكر حديث هو أصل في الباب يحمل في طياته إعلالا له عند الإمام البخاري؟ وهذا يستدعي بيان مقاصد الإمام البخاري التي قد تتعدى ما يقال إنه "ليس على شرطه" إلى المقاصد التعليلية.

ستجيب هذه الدراسة عن الأسئلة التالية:

1. ما محددات وتعريف الحديث الأصل في الباب؟
2. ما مقاصد الإمام البخاري من الإعراض عن حديث الباب في الجامع الصحيح؟
3. ما صور إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح؟
4. هل هذه المقاصد والصور مقصورة على السند دون المتن أم تشمل الاثنين معاً؟
5. ما آثار إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح؟
6. ما صحة القول: إن الإعراض من الإمام البخاري دليل على تضعيف الحديث أو تعليله؟

ثانيا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. يعد صحيح البخاري أصح كتب السنة، وقد برع الإمام البخاري في الصناعة الحديثية به، فجاءت هذه الدراسة للكشف عن وجه من وجوه هذه الصناعة الإبداعية عنده.
2. هذا الموضوع حساس ودقيق جدا، حيث إن بعض العلماء قد أعل أحاديث في الكتب الستة فقط لإعراض البخاري عن ذكرها في الصحيح.
3. تؤكد هذه الدراسة صحة قول البخاري: "مَا أدخلت فِي كتابي الْجَامِع إلا مَا صَحَّ، وَتركت من الصَّحِيح حَتَّى لَا يطول".
4. أنها تبرز الجوانب النقدية والفقهية عند الإمام البخاري في صحيحه.
5. تساعد هذه الدراسة في الرد على كثير من الطعون والانتقادات الموجهة إلى الصحيح، والقائمة على تخريج الإمام البخاري للحديث أو إعراضه عن بعض الأحاديث.
6. تضيف إلى المكتبة الحديثية دراسة متخصصة في منهج من مناهج الإمام البخاري.

ثالثا: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

1. بيان محددات وتعريف الحديث الأصل في الباب.
2. بيان مقاصد الإمام البخاري من الإعراض عن حديث الباب في الجامع الصحيح.
3. التعرف إلى مقاصد البخاري إن كانت مقصورة على السند دون المتن أو تشمل الاثنين معاً.
4. بيان صور إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح.
5. بيان آثار إعراض الإمام البخاري عن حديث الباب في الجامع الصحيح.
6. الكشف عن ما ينبني على هذا الإعراض من الإمام البخاري من تضعيف الحديث، أو تعليل الحديث، أو مقاصد أخرى.

رابعا: منهج البحث: سأتبع في هذه الدراسة المناهج الآتية:

1- المنهج الاستقرائي: وهو قسمان:

أ- الاستقراء التام: لباب الطهارة من الجامع الصحيح.

ب-الاستقراء الناقص: لنماذج من أبواب عدة؛ من البخاري والكتب الستة.

2- المنهج التحليلي: وذلك بتحليل ما يتم جمعه من معلومات حول الأحاديث، وجمع طرقها والمقابلة بينها؛ لمعرفة مقصود الإمام البخاري من الإعراض عنها.

3- **المنهج الاستنباطي:** وذلك باستخراج مقاصد الإمام البخاري من إعراضه عن حديث الباب.

4- **المنهج النقدي:** وذلك بدراسة المرويات التي أعرض عنها الإمام البخاري دراسة نقدية من خلال تخريجها وبيان درجتها.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة علمية في الموضوع نفسه، تؤصل له وتزيل إشكالاته وتجيب عن تساؤلاته، ولكن هناك دراسات عامة تتصل بصحيح الإمام البخاري، رغم ذلك لم تتطرق للموضوع، وهي:

1- **كتاب "مناهج المحدثين"، لفضيلة الأستاذ الدكتور أمين القضاة والأستاذ الدكتور عامر صبري،** دار الحامد عمان- الأردن.

وهو دراسة مهمة جدا في مناهج المحدثين وبالذات الإمام البخاري ومسلم، وسأُفيدُ منها في دراستي في مسائل (شروط البخاري ومنهجه في الانتقاء والاختصار وتراجم البخاري وأنواعها وغيرها).

2- **كتاب "التصحيح على شرط البخاري ومسلم" (دراسة تطبيقية نقدية)،** الدكتور رياض الطائي، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، 2018.

وهي دراسة جيدة في بابها، تناولت مصطلح الشرط ومفهومه، وبيان شرط صحة الحديث عند العلماء، وعنيت بخاصة ببيان شرط الشيخين في كتابيهما.

100- عياض، عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، **إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم**، المحقق: الدكتور يحْيَى إِسْمَاعِيل، الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط1، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

101- العيني، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط1.

102- الفحل، ماهر ياسين فحل الهيتي، **أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء**، الناشر: دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

103- الفحل، ماهر ياسين فحل الهيتي، في بحث: "**تباين منهج المتقدمين والمتأخرين في التصحيح والتعليل**"، في كلية العلوم الإسلامية- جامعة الأنبار.

104- الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، **المعرفة والتاريخ**، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ- ١٩٨١ م.

105- القاسمي، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (المتوفى: ١٣٣٢هـ)، **قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**، الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت- لبنان، ط1.

106- القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (المتوفى: ٩٢٣هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، الناشر: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط7، 1323هـ.

107- القضاة، أمين محمد القضاة، **دراسات في مناهج المحدثين**، دار الحامد، عمان- الأردن، 1438هـ-2017م.

108- القضاة، أمين القضاة والدكتور شرف القضاة، **بحث " قياس شرط البخاري في الطبقات"**، كلية الشريعة – الجامعة الأردنية، عمان – الأردن، جلة دراسات – الجامعة الأردنية، مجلد (21) أ، (العدد الخامس، سنة ١٩٩٤م).

109- القضاة، شرف القضاة، بحث "هل يتعارض الحديث الصحيح مع القرآن الكريم أو العلم (حديث خلق الله التربة يوم السبت إنموذجا)، كلية الشريعة، الجامعة الأردنية، 2009-2010.

110- ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة- الرياض، ط1، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

111- ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، **ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)**، المحقق: د.عبدالرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف- الرياض، ط1، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

112- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، **تهذيب السنن**، المحقق: إسماعيل بن غازي مرحبا، الناشر: مكتبة المعار، ط1، سنة النشر: 1428- 2007.

113- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، **الفروسية**، المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، الناشر: دار الأندلس- السعودية- حائل، ط1، ١٤١٤- ١٩٩٣.

114- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، ط1، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

115- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

116- الكرماني، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (المتوفى: ٧٨٦هـ)، **الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري**، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، ط2: ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

117- الكشميري، أمالي محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ثم الديوبندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، **فيض الباري على صحيح البخاري**، المحقق: محمد بدر عالم الميرتهي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

118- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، **السنن**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي، ط1.

119- مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، **الموطأ**، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، الناشر: المكتبة العلمية، ط2، 1985م.

120- المطيري، حاكم المطيري، دراسة لحديث الجساسة وبيان ما فيه من إشكالات في الإسناد والمتن، كلية الشريعة جامعة الكويت (2009).

121- المقبلي، صالح بن مهدي (1108هـ)، **العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ**، القاهرة (1328هـ)، ط1.

122- المباركفوري، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط2.

123- ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (المتوفى: ٢٣٤هـ)، **العلل**، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، ط2، 1980م.

124- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: د.بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1.

125- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، **التمييز**، المحقق: د.محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مكتبة الكوثر - المربع- السعودية، ط3، 1410هـ.

126- مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، **الصحيح**، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط بدون.

127- ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، **التاريخ برواية الدوري**، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة، ط1، 1399هـ- 1979م.

128- مغلطاي، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (المتوفى: ٧٦٢ هـ)، **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، المحقق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، ٢٠١١م.

129- المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: ٦٤٣هـ)، **الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما**، تحقيق: الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط3، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

130- المقدسي، أبو الفضل بن محمد بن طاهر (507هـ)، **شروط الأئمة الستة**، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1.

131- ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض-السعودية، ط1، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

132- مناظر أحسن الكيلاني (1956م)، **تدوين الحديث**، ترجمه: الدكتور عبد الرزاق إسكندر، تحقيق: الدكتور بشار معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، (2004م)، ط1.

133- ابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: ٣٩٥هـ)، **شروط الأئمة رسالة في بيان فضل الأخبار**، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار المسلم- الرياض، ط1.

134- المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (المتوفى: ٦٥٦هـ)، **جواب الحافظ المنذري عن أسئلة في الجرح والتعديل**، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط1.

135- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط بدون.

136- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، **السنن**، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

137- النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، **المجتبى من السنن= السنن الصغرى للنسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، ط2، 1406هـ- 1986م.

138- النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، **شرح صحيح مسلم**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.

139- الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، **كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

140- الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، ط1، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

141- اليعقوبي، محمد أبو الهدى، **المدخل لصحيح البخاري**، (١٣٥٣) في مقدمة تحفة الأحوذي).

142- الشيخ **أحمد بن قاسم الغامدي**، تعليق له في تويتر،
https://twitter.com/dahmadq84/status/1304193888828248064

143- معجم المعاني الجامع، معجم إلكتروني، https://www.almaany.com.

Imam Bukhari's Discarding of the Chapter Hadith in Al-Jame' Assahih

(Applied Fundamental Study)

Prepared by
Mohammad Rayiq Saleh Khalil

Supervised by
Prf. Amin Mohammed Al-Qudah

Abstract

Sahih Al-Bukhari or " *Al-Jame' Assahih*" – the Authentic Compendium – is considered by Muslims to be the most authentic and reliable book second to the Holy Quran.

However, there are important hadiths that are fundamental in their fields and quite popular among scholars and important for people, yet Imam Bukhari discarded these hadiths and excluded them in his Sahih. Such discarding raises questions about the reasons behind this: Was it a matter of briefing, selectivity, divergence from his conditions, or were they defective?

Therefore, this thesis investigates the forms and reasons that made Imam Bukhari discard the Chapter hadiths or the fundamental hadith in the chapters. The discard took several forms, such as: discarding the whole chapter; titling the chapter but discarding the fundamental hadith of the chapter; inclusion of a hadith under the title which is less relevant to the chapter ; or discarding a word , a phrase , or part of the hadith. The reasons for discard vary with hadiths and chapters- they could be related to the chain of narratives or to the text.

Ibn Salah said in *Maintenance of Sahih Muslim*, "If one or both scholars discarded a fundamental authentic hadith and had no equivalent hadith listed, this would be the result of a deficiency that one or both of the scholars were aware of, or it just happened by inattention."

Taking into consideration that Imam Al-Bukhari would discard hadiths only for legitimate reasons and purposes, this thesis will aim to investigate them.